

أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

أ.د. مصطفى عقاري

أ.حكيمة بوسلمة

جامعة الحاج لخضر - باتنة

مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي

Abstract:

Nowadays, there is a growing concern about corporate governance due to many reasons, the most important among them, administrative and financial corruption that characterized several big firms; as well as financial crises that affect major economic sectors around the world and which their repercussions are still ongoing up to now. There is, also, some skepticism about a lot of companies seeking to mergers and acquisitions.

Several studies and researches have shown that the management of many companies such as (Enron, World Com, ...) used some of the accounting and financial practices in order to hide the facts from stakeholders. Those companies colluded with major audit firms to hide and distort the information associated with the operational performance, funding and investment, causing damage to investors, financial markets and the economies of nations.

Therefore, this study aims to clarify the impact of corporate governance on the quality of the accounting information contained in the financial reports. In order to achieve this, we will discuss the concept of corporate governance and its goals, as well as the principles on which it is based. Finally, we will try to highlight how corporate governance can improve the quality of accounting information.

This study concluded that the primary motivation for the application of corporate governance is to restore confidence in the accounting information, and that this can only be achieved by:

- Ensuring the application of the accounting and auditing standards,
- Enhancing the role of the external auditor.

Key words: corporate governance, the quality of accounting information, financial reports

المخلص

حاليا، ازداد الاهتمام بحوكمة الشركات بكيفية ملحوظة للعديد من الأسباب، لعل من أهمها انتشار الفساد الإداري و المالي الذي عرفته العديد من الشركات، فضلا عن الأزمات المالية التي مست معظم الجوانب الاقتصادية في مختلف دول العالم والتي لا زالت تداعياتها متواصلة حتى اليوم. وكذلك ظهور بعض الشكوك حول الهدف من لجوء الكثير من الشركات الدولية الكبرى إلى عمليات الاندماج والاستحواذ.

إن مجمل الاعتبارات التي سبق ذكرها كان للمحاسبة دور فيها، حيث بينت العديد من الدراسات والبحوث كيف استغلت إدارة الشركات (Enron, World Com,...) بعض الابتكارات والممارسات المحاسبية و المالية للتغطية عن عجزها أو للإيحاء لأصحاب المصالح باستقرارها واستمراريتها، وعمدت تلك الشركات بالتواطؤ مع كبريات شركات المراجعة إلى إخفاء وتشويه المعلومات المرتبطة بالأداء التشغيلي والتمويلي والاستثماري مما الحق الضرر بالمستثمرين وبالأسواق المالية وباقتصاديات الدول.

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. من أجل تحقيق ذلك، سنناقش مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها وكذلك المبادئ التي تستند إليها. وأخيرا، سنبين كيف تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدافع الأساسي لتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها من خلال تحقيق المساءلة والرقابة، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتفعيل دور كل من مراجع الحسابات الخارجي والداخلي ولجان المراجعة لتحقيق الإفصاح والشفافية في هذه المعلومات والارتقاء بمستوى جودتها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، التقارير المالية

مقدمة

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات Corporate Governance في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء خلال العقود القليلة الماضية نظرا للانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية و المحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات التي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير، خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في ظل عولمة و تدويل سوق المال.

وقد أدت هذه الانهيارات في العديد من البلدان إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجالس الإدارة وزيادة الاهتمام بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دورها في جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول، من خلال وضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف، وبالتالي منع حدوث مثل هذه الانهيارات المالية في المستقبل.

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير حوكمة الشركات على إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية في القوائم المالية بشكل يحسن من جودة المعلومات المحاسبية الواردة في هذه القوائم باعتبارها المصدر الأساسي للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.

مشكلة البحث:

تقوم حوكمة الشركات على توطيد العلاقة بين المستثمرين، ومجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين وحملة الأسهم وغيرهم. وتهدف إلى زيادة حجم استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها. ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح حملة الأسهم وتحترم في نفس الوقت مصالح غيرهم بالشركة. ولقد أصبحت حوكمة الشركات عنصرا أساسيا في تحقيق الشفافية والنزاهة في القوائم المالية بما يحسن المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم ويضمن توفير معلومات ذات قيمة لاتخاذ القرارات. وفي ضوء ذلك فقد جاءت مشكلة البحث مصاغة في التساؤل الآتي:

ما هو أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية؟

أهمية البحث:

- تأتي أهمية هذا البحث كنتيجة لمجموعة من الأسباب من أهمها:
- الاتجاه المتزايد لدى الكثير من المنشآت والمؤسسات بكافة أنواعها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي من الأخذ بمفاهيم ومبادئ وإجراءات الحوكمة، كمحاولة لتلافي حدوث مشاكل قد تؤدي إلى حدوث انهيارات كما حدث للكثير من الشركات العملاقة في بيانات أخرى.
- أصبحت حوكمة الشركات أساسا لتحقيق الشفافية بهدف ضمان مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة و بالتالي سلامة اقتصاد المجتمع ككل.
- كما أنه يأتي في إطار التوافق مع الاتجاه العام للكثير من الدول إلى إنشاء هيئات مستقلة للحوكمة تشرف على عمليات التطبيق لمبادئ الحوكمة تلبية لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- تؤكد أهمية موضوع البحث ذلك الاتجاه والتنامي المتزايد في الدراسات التطبيقية لمفهوم الحوكمة من المهتمين في مجالات المحاسبة والاقتصاد والتمويل والإدارة.

أهداف البحث:

في إطار مشكلة البحث وأهميته يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، أهدافها وأهميتها والمبادئ التي تركز عليها.
- تحديد مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها وأهم خصائصها.
- معرفة الأثر الناتج من تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.
- ومن أجل الإجابة على مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية هي:
- المحور الأول: الإطار العلمي لحوكمة الشركات.
- المحور الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية.
- المحور الثالث: أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

المحور الأول: الإطار العلمي لحوكمة الشركات

المتتبع لمختلف الدراسات والبحوث المرتبطة سواء بالإدارة والتسيير أو بالمحاسبة على مدار العصر الحديث لا يجد استعمالا واسعا لمصطلح الحوكمة، لكن حديثا أصبحت هذه الأخيرة من القضايا والمواضيع المثيرة للاهتمام بسبب ظاهرة تكرر حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات وانتشار الفضائح المالية في مجتمع المال والأعمال. ومثيرة من جهة أخرى للانفعال خصوصا عندما تستخدم كوسيلة (ذريعة) للتدخل في الشؤون الاقتصادية للدول تحت مسميات مختلفة، مثل سياسات الإصلاح وبرامج إعادة الهيكلة ومحاربة غسيل الأموال والرشوة والفساد وغيرها.

1- مفهوم حوكمة الشركات:

تركز الحوكمة في جوهرها على توطيد العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والملاك وباقي أصحاب المصالح والمنظمات والهيئات المهنية والحكومية، وتركز كذلك على كيفية تفعيل دور كل هذه الأطراف في توجيه ومراقبة العمليات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للشركة. أما في ما يخص تعريفها، فهناك من يرى الحوكمة على أنها عمليات اتخاذ القرار أو العمليات التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات المتخذة استنادا إلى مجموعة القوانين والنظم التي من شأنها أن تساهم في اختيار الأساليب المناسبة والفعالة التي تتيح لها في آخر المطاف تحقيق الجودة و التميز في الأداء. وتعرف كذلك على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة على أعلى مستوى وفقا للمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية بغرض تحقيق أهدافها."ⁱⁱ

ويصفها تقرير Cadbury الحوكمة بأنها: " نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"ⁱⁱⁱ. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفتها بأنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها و مساهميها و الأطراف ذات العلاقة بها."ⁱⁱⁱⁱ في حين يرى البعض بأنها: "مجموعة من الآليات و الإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط Discipline والشفافية Transparency والعدالة Fairness، وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل."^v وتعرف كذلك بأنها: "نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخليا أو خارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل."^{vi}

إن ما يميز الحوكمة هو، أولا كونها تهتم في الأساس بالفرد أكثر من اهتمامها بالإجراءات. فكلما توفرت المؤسسات - مهما كانت طبيعتها- على العدد المناسب من الأفراد الذين يتميزون بمستوى عال من المؤهلات والمهارات والكفاءات و السلوك الجيد كلما تعززت قدرة الإدارة على تطوير مختلف مصادر الخطر والتحديات المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات. وثانيا تعتبر قواعدها إرشادية توجيهية تشرح في معظمها الإجابة عن الأسئلة التي تأتي في صيغة كيف ومتى ولماذا المتعلقة بمختلف العوامل المؤثرة على مختلف الجوانب المتصلة بالحوكمة.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملاك وأصحاب المصالح الأخرى بطريقة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتؤدي إلى تحقيق أفضل المنافع لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

2- ركائز حوكمة الشركات:

هناك ثلاث ركائز أساسية لحوكمة الشركات هي: ^{vi}

- أ- السلوك الأخلاقي: الالتزام بالقيم الأخلاقية وبقواعد السلوك المهني، تضمن حماية مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة بكيفية متوازنة دون تغليب مصلحة جهة على أخرى.
- ب- الرقابة والمساءلة: تتم من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح كالهياكل الإشرافية العامة مثل هيئة سوق المال، أو الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة (المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة)، والأطراف الأخرى (الموردون، الزبائن، المقرضون،...).
- ج- إدارة المخاطر: أي وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح عنها وتوصيلها لأصحاب المصلحة.

3- أهداف حوكمة الشركات:

- تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها ما يلي: ^{vii}
- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
 - تجنب الممارسات المحاسبية المخادعة (المحاسبة الإبداعية) بما يضمن تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وتفادي حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
 - تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة.
 - إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.
 - تنمية الاستثمارات و تدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.
 - فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الشركات لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية.
 - العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
 - جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
 - الشفافية في إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.
 - تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية و المالية للشركة.
- وفي نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صورته، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة .

4- مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة. وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أصدرت في عام 1999 مبادئ الحوكمة Corporate Governance Principles والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة في كل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال لتدعيم إدارة الشركات ولضمان كفاءة أسواق المال والحفاظ على استقرار الاقتصاد ككل. وتتمثل المبادئ الستة الصادرة من OECD والمعدلة في عام 2004 في ما يلي: ^{viii}

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كلا من متطلبات تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يتضمن بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية و التنفيذية المختلفة.

ب- حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ج- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

د- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:

و تشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

هـ- الإفصاح والشفافية:

ويتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة و دور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

و- مسؤوليات مجلس الإدارة:

وتشمل هيكل مجلس الإدارة و واجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

5- محددات حوكمة الشركات:

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة و التطبيق الجيد للحوكمة، وفيما يلي عرض لهتين المجموعتين: ix

أ- **المحددات الخارجية:** إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل هذه المجموعة:

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.

- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية و الإفلاس.

- وجود قطاع مالي كفو (البنوك وسوق المال) يستطيع توفير التمويل اللازم للمشروعات، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال و البورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.

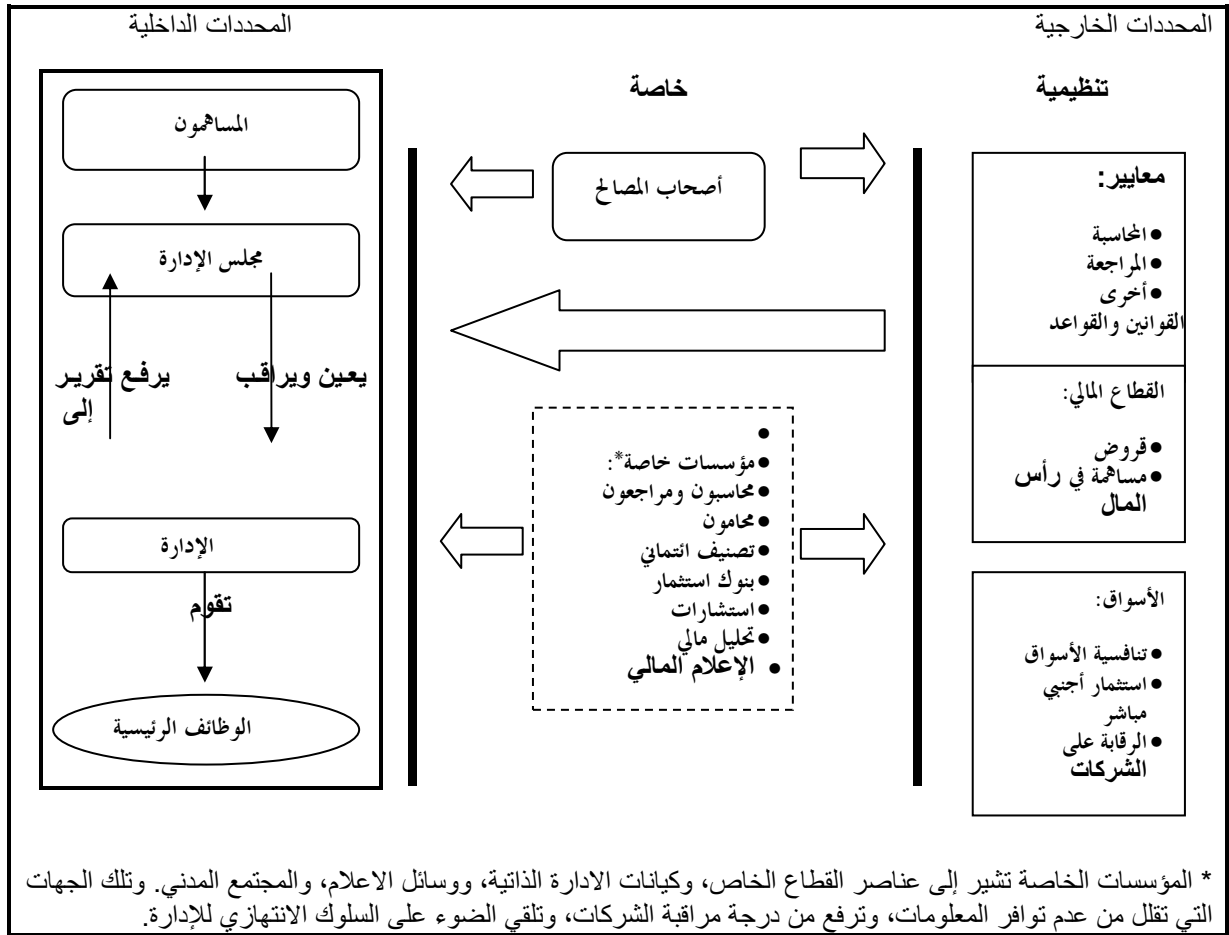
- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.

- وجود مؤسسات خاصة بالمهنة الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والاستشارات المالية والاستثمارية.

ب- المحددات الداخلية: تشمل هذه المحددات ما يلي:

- القواعد و التعليمات و الأسس التي تطبق داخل الشركة.
 - وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات.
 - توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- والشكل التالي يبين محددات حوكمة الشركات:

شكل رقم (1): المحددات الخارجية و الداخلية لحوكمة الشركات



* المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الإدارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

المصدر: محمد حسن يوسف (2007): محددات الحوكمة و معاييرها، مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، ص. 6

المحور الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية الناتج النهائي للنظام المحاسبي، وهي تساعد العديد من المستخدمين سواء من داخل المنشأة أو من خارجها على اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، وحتى تكون هذه القرارات رشيدة وسليمة يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بالعديد من السمات والصفات التي تجعل منها معلومات مفيدة.

1- مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية و غالباً ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة و بقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات

جوهرية. ويعتبر مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ أن هناك لبس في التمييز بين البيانات والمعلومات، ويعتبر معيار الاستفادة من قبل المتلقي (المستفيد) هو الأساس للتمييز بين البيانات والمعلومات. وتعرف البيانات بأنها: "عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم

بشكل ملائم يمكن من إيصالها و ترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان لتتحول إلى نتائج.^x

كما تعرف بأنها: "مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع و خارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات."^{xi}

أما المعلومات فهي: "بيانات عولجت من خلال خطوات ومراحل مرت بها عملية المعالجة لتحويل البيانات إلى معلومات، وهذه الخطوات والمراحل هي: جمع البيانات، وتبويبها، وتصنيفها، وتحليلها وتفسيرها، وتخزينها واسترجاعها حتى تصبح ذات دلالة مبينة وذات معنى وقيمة وبالتالي تفودنا إلى اتخاذ القرارات." ^{xii} كما تعرف بأنها: "عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات."^{xiii}

كذلك تعرف بأنها: "بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات و التنبؤ بالمستقبل، و يتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار." ^{xiv}

ويرى آخرون بأنها: " كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها." ^{xv}

وتتكون المعلومات المحاسبية من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي أو كأساس للتنبؤ أو لاتخاذ القرارات وتكون المعلومات المحاسبية رقمية، كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة تدفقات الأموال، قائمة التغيرات في المركز المالي، وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المنشأة.

وتوفير المعلومات المحاسبية ليس هدفا في حد ذاته، بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم أي تلتصق بالمعلومة.^{xvi}

وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بمعالجتها وتشغيلها فقط، بل أصبحت تحتاج إلى تحقيق شرطين مهمين لتتحول إلى معلومات وهما:^{xvii}

- أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات، و ذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمامهم.

- أن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذي القرارات، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى مستقبلا.

وإذا لم يتحقق أحد الشرطان فلا يمكن اعتبار ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، ويمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن خزنها واستخدامها في النظام من جديد.

ومما سبق يمكن القول أن البيانات المحاسبية هي عبارة عن المواد الخام وهي تمثل المدخلات في نظم المعلومات وهي لا تصلح لاتخاذ القرارات و تمتاز بكونها غير منظمة. أما المعلومات المحاسبية فهي بيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل.

2- أهمية المعلومات المحاسبية:

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من الرغبة على المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، ولذلك فإن الهدف من توفيرها وتقديمها هو تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما

متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية تؤدي إما إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في الخيارات.

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.^{xviii} وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر نتيجة لعدة عوامل نذكر منها:^{xix}

- النمو في حجم الشركة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
- ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: تتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.
- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: تقتضي توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثر فيها، حيث تزداد أهمية هذه العلاقة الترابطية نتيجة التغيرات التي تحدث في البيئة، وللتقليل من حجم آثارها السلبية يجب الاعتماد على قدر كاف من المعلومات.

3- مستخدمو المعلومات المحاسبية

إن الفئات التي تستعمل القوائم المالية متنوعة كتتنوع علاقاتها بالشركة، ويمكن حصر هذه الفئات والقرارات التي يتخذونها في الجدول الآتي:

قائمة المستخدمين للمعلومات المحاسبية والقرارات التي يتخذونها.

المستخدم للتقارير المالية	القرار المحتمل اتخاذه
المستثمرون الحاليين وبالمرتقبون	قرارات الاستثمار
المقرضون الحاليين والمرتقبون	قرارات الإقراض
الضرائب	مراقبة المكلفين بالضرائب
الموردون	رسم سياسات الائتمان التجاري
المنافسون	تقييم القدرات التنافسية للوحدة لرسم الاستراتيجيات
النقابات العمالية	فهم وتقييم سياسة التعويضات المنتهجة
الجهات المنظمة للممارسة المحاسبية	تقييم مدى الالتزام بتنفيذ وتطبيق الإرشادات والتشريعات
المراجعون	تقييم مدى تطبيق القواعد والقوانين المحاسبية المعتمدة
الأكاديميون	القيام بالأبحاث والدراسات
الصحافة	كتابة المقالات الصحفية لإعلام الجمهور
آخرون لهم اهتمام بشئون الوحدة	تقييم الجوانب الخاصة ذات الصلة باهتمام معين

المصدر: د. عقاري مصطفى (2002): التقارير المالية لمن؟ مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة باتنة. العدد. 7. ص. 38-25

فالمستثمر الحالي ينظر إلى التقارير المالية على أنها المصدر الرئيسي للمعلومات التي تساعده مع غيرها من المعلومات في تحديد النتائج الاقتصادية التي تترتب على:

- استمرار حيازتهم للحقوق التي يمتلكونها في الوحدة.
- استمرار الإدارة الحالية في استخدام الموارد الاقتصادية الموكلة إليها من طرف كافة حملة راس المال.

وبالمثل، فإن التقارير المالية يجب أن تقدم للمستثمر المتوقع أو المرتقب الذي ينتظر اتخاذ قرار الشراء أو عدم الشراء لحق من حقوق الملكية إلى حين حصوله على المعلومات التي يمكن أن تساعد - مع غيرها من المعلومات - في تقييم محصلة كل بديل والنتائج الاقتصادية التي تترتب عليها.

وفيما يتعلق بالمقرضين الحاليين والمرتقبين فهم يواجهون اختيارات تتعلق بمنح الائتمان من عدمه. وكذلك ما يتعلق بتجديد عقود القروض أو فسخها وإغائها، والترتيبات الخاصة بالضمانات، ومعدل العائد، وشروط السداد، وتاريخ الاستحقاق.

إن المقرضين الحاليين أو المرتقبين يحتاجون إلى معلومات أساسية تتماثل إلى حد كبير مع احتياجات المستثمرين، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتقييم قدرة الوحدة على توليد تدفقات نقدية موجبة، ومدى كفاية وضمان هذه التدفقات. ولعل في ذلك ما يفسر الاتجاه المتزايد نحو اعتبار كل من المستثمر والمقرض بأنهما ينتميان لطائفة واحدة ذات احتياجات مشتركة. فالمقرض ما هو إلا مستثمر من نوع خاص من حيث كونه لا يميل كثيرا لتحمل مخاطر الأعمال.

وهكذا نجد أن المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية تجمعهم احتياجات مشتركة تتطلب معلومات أساسية متماثلة إلى حد كبير. ويعتبر اتخاذ القرارات الاقتصادية بمثابة الاستخدام الرئيسي الذي تشترك فيه كافة الأطراف الخارجية التي تعتمد على القوائم المالية. كما أن المعلومات الملائمة لاحتياجات هؤلاء المستخدمين الرئيسيين تدور حول تقييم قدرة الوحدة على تحقيق الربح، وإمكانية تحويل هذا الربح إلى تدفقات نقدية.

4- خصائص المعلومات المحاسبية:

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها، والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم لا بد أن تتوفر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية التي يهدف تحديدها إلى استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.^{xx}

وتعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها: "تلك الخصائص الرئيسية التي تجعل من المعلومات المحاسبية سلعة مرغوب بها من قبل كافة الأطراف التي تستخدم تلك المعلومات، وتهدف إلى مساعدة الإدارة في إعداد القوائم المالية والإفصاح عن مكوناتها بطريقة تحقق رغبات مستخدمي تلك القوائم."^{xxi}

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم 2 في سنة 1980 بعنوان

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Qualitative Characteristics of Information Accounting)

أوضح من خلالها مجموعة من الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية و هي:

أ- الخصائص الرئيسية:

إن تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملاءمة، وخاصية المصادقية أو الموثوقية، وإذا فقدت المعلومات أيًا من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين.

- الملاءمة:

حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ. ويمكن تحقيق خاصية الملاءمة من خلال الآتي:

- **التوقيت الزمني المناسب:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة.

- **القيمة التنبؤية:** يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد وفي إطار البيئة المحيطة مما يستوجب توفير معلومات محاسبية تساهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة كما تساهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية.
- **التغذية الراجعة (العكسية):** ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي يجب أن تترد مرة أخرى إلى النظام للتحقق من صحة التنبؤات وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات وتصحيحها.
- **المصدقية (الموثوقية):** لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تكون على قدر كاف ومقبول من الثقة وإمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث والعمليات المالية والاقتصادية التي تمثلها، وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثوق بها وذات مصداقية جيدة فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:
- **الصدق والأمانة في عرض المعلومات المحاسبية:** ويعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها وبحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفاصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها.
- **الحياد وعدم التحيز:** ويقصد بها موضوعية المعلومات المحاسبية بحيث تخلو من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى مما يزيد من ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية ودقتها وسلامتها.
- **القابلية للتحقق:** وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص البيانات أو السجلات وبتابع طرق قياس مماثلة وتم التوصل إلى نتائج متطابقة إلى حد ما، أي عندما تتفق آراؤهم على القيم الواردة في القوائم المالية.

ب-الخصائص الثانوية:

تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

- القابلية للمقارنة:

يؤدي استخدام السياسات المحاسبية إلى تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمنشأة مما يسبب صعوبة في إجراء المقارنات بين النتائج المالية للمنشأة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية. وعرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل أم على المستوى الداخلي للشركة يحقق قدرًا من الدقة أكبر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات وترشيد القرارات الإدارية.

- **الثبات والاتساق:** إن لمبدأ الثبات والاتساق أهمية كبرى في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة حيث يشير إلى ضرورة التزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في معاملاتها وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، وتلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وبيان الأسباب التي دعت لهذا التغيير والآثار المترتبة عليه. وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، وبالتالي فإنه يتوجب إخضاع المعلومات إلى نوعين من الاختبار هما: ^{xxii}

- **التكلفة (العائد):** وهذا الاختبار قيد رئيسي على إنتاج و توصيل المعلومات المحاسبية، والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها و توزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها.

- **الأهمية النسبية:** خاصية يعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية ونوعية أو خليط منهما، وتدور الاعتبارات الكمية حول التساؤل ما إذا كان البند كبير لدرجة أنه يؤثر على اتجاه القرار ويحدد مقدار البند بصورة نسبية. أما الاعتبارات النوعية فإنه يمكن القول بصفة عامة أن البند يمكن اعتباره ذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بصورة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

ولكي يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدامها، ومن هذه الصفات:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك).

- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.

- الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة سابقة.

نستخلص مما سبق بأن الوظيفة الرئيسية للقوائم المالية و طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها إنما تعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه القوائم لما لها من تأثير على سلوكياتهم ومن ثم قراراتهم. لذلك، فإنه يلزم تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية. أما بالنسبة لمدى فائدة المعلومات المحاسبية فقد أظهرت الدراسات التطبيقية^{xxiii} إجماعا على أهمية هذه المعلومات في مجال اتخاذ القرارات إلا أنه من ناحية أخرى تؤكد هذه الدراسات أن القوائم المالية ليست المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه متخذو القرارات الإدارية^{xxiv}. وفي دراسة قام بها (D. Diamond, and R.E. Verrechia. 1991)^{xxv} توصلوا إلى أن إصرار الشركات على توفير إفصاح أكثر عن المعلومات التي يحتمل أنها مفيدة للأسواق المالية ستؤثر إيجابا على أسعار أسهم تلك الشركات على الأمد الطويل. وفي نفس السياق، فإننا نعتقد أن من أهم الأسباب التي تحول دون تطور الوحدات الاقتصادية في الدول النامية منها الجزائر هو عدم قدرتها على توفير المعلومات المالية المناسبة بشكل دائم. ومن ثم ستكون الأسواق المالية عاجزة عن استقطاب رؤوس الأموال المحلية منها والدولية، لأن المؤشرات المالية التي تتحدد على أساس القوائم المالية لا تعكس لا الوضع المالي ولا نتائج الأنشطة للوحدات الاقتصادية بدرجة عالية من الدقة و الملاءمة.

المحور الثالث: أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

إن أهم الدوافع التي أدت إلى زيادة الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية التي تآثرت نتيجة للانهياريات المالية التي أصابت العديد من الشركات والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لهذه الشركات. لذلك فإن أحد أهم المبادئ التي تركز عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من ضرورة إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن يتم مراجعة هذه القوائم من قبل مراجع حسابات يتمتع بالاستقلالية التامة في إبداء رأيه المحايد حول هذه القوائم، بغرض توفير معلومات ذات جودة عالية يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وفي ما يلي نقدم مجموعة من الآليات التي تعتمد عليها حوكمة الشركات في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية وهي:

1- المساءلة و الرقابة المحاسبية:

ويعني هذا ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، والذين يتعين عليهم توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأن المساهمين لديهم المسؤولية والحق باعتبارهم ملاك. وقد أشارت المعايير الموضوعية من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 والخاصة بحوكمة الشركات إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية و المراجعة:

إن نجاح وفعالية تطبيق الحوكمة يتطلب الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيّفة، بحيث يكون الإطار العام لها هو المعايير الدولية غير أنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلد.

3- دور المراجع الخارجي:

للمراجع الخارجي دور مهم و فعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين و الإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية. فالمراجع الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها

الشركة، و ذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بها، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

4- دور المراجع الداخلي:

يساعد المراجع الداخلي في إنجاح الحوكمة وبالتالي تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها. فالمراجع الداخلي يساعد في حماية أموال الشركة والخطط الإدارية الموضوعية، من خلال ضمانه دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة، والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية و الرقابية المعتمدة.

5- لجنة المراجعة:

أظهرت العديد من الدراسات أن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، لأن وجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور المراجع الخارجي والداخلي والتأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات. ونتيجة لهذه الأهمية التي تحظى بها لجان المراجعة فقد قامت العديد من هيئات أسواق الأوراق المالية بإلزام الشركات المدرجة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات حتى تزيد من جودة ومصداقية المعلومات التي تتضمنها.

وعلى ضوء ماسبق يمكن القول أن إلزام الشركات بتطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن هذه الشركات ضمن تقاريرها المالية، مما ينعكس على زيادة ثقة المتعاملين خاصة في الأسواق المالية في هذه التقارير والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم، وبالتالي يساعد الشركة في الحصول على مصادر التمويل التي تمكنها من النمو والاستمرارية على المدى الطويل، و تحقيق مصالح المساهمين و الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة.

الخاتمة

تناولت هذه الورقة إبراز الأهمية التي حظيت بها حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة خاصة بعد الانهيارات المالية التي شهدتها العديد من الشركات والتي كان من أهم أسبابها التلاعب والغش في التقارير المالية. ولقد تم التركيز على مناقشة القضايا والمواضيع التي ترتبط بحوكمة الشركات والدور الذي تلعبه في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نلخصها في الآتي:

- أن الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى المزيد من الإفصاح والشفافية في إعداد التقارير المالية للشركات.
- أن لآليات حوكمة الشركات دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تدعيم مهام كل من المراجع الداخلي و لجنة المراجعة والمراجع الخارجي.
- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى تعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية. وعلى ضوء ما سبق نوصي بما يلي:
- ضرورة تضافر جهود كل من المنظمات المهنية والجهات المعنية لإبراز دور حوكمة الشركات في تعزيز مصداقية وشفافية التقارير المالية، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بها.
- ضرورة قيام هيئات سوق الأوراق المالية خاصة في الدول العربية بتفعيل لائحة حوكمة الشركات ووضع الضوابط المناسبة لضمان تنفيذها.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال حوكمة الشركات سواء ما يتعلق منها بتحسين جودة التقارير المالية أو تدعيم الإفصاح والشفافية أو غيرها من مجالات إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية.

الهوامش

ⁱ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 3.

ⁱⁱ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 9.

ⁱⁱⁱ OECD (2000), *Principles of Corporate Governance*

^{iv} خالد الخطيب، تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العالمية، مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ماي 2009، ص 03.

^v رأفت حسين مطر، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص 2.

^{vi} طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 47.

^{vii} - جلال العبد، حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم، جريدة عكاظ، عدد 209، 17-12-2006.

- رأفت حسين مطر، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.

- مناور حداد، "دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2008.

^{viii} OECD (2004), *Principles of Corporate Governance*

^{ix} محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، 2007، ص 6.

^x عبد الرزاق قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 15.

^{xi} كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 1.

^{xii} زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 367.

^{xiii} عبد الرزاق قاسم، مرجع سابق، ص 13.

^{xiv} أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبي، و إياد أحمد الزعبي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 8.

^{xv} زياد عبد الكريم القاضي وآخرون، مرجع سابق، ص 369.

^{xvi} محي الدين حمزة، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23)، العدد الأول، 2007، ص 147.

^{xvii} زياد عبد الكريم القاضي وآخرون، مرجع سابق، ص 370.

^{xviii} أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 9-10.

^{xix} زياد عبد الكريم وآخرون، مرجع سابق، ص 379.

^{xx} محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 330.

^{xxi} Financial Accounting Standards Board, statements of financial accounting concepts , john wiley&sons,Inc, No2,(2003), p 20.

^{xxii} عباس مهدي الشيرازي، " نظرية المحاسبة"، ط 1، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص 206

^{xxiii} W. Beaver : Implications of security price research for accounting. Accounting Review. July. 1974. PP. 563-571

^{xxiv} J.E. Smith. and N.P. Smith : Readability: A measure of the performance of the communication function of financial reporting. Accounting Review. July. 1971. PP. 525-561

^{xxv} D. Diamond, and R.E. Verrecchia : Disclosure, Liquidity, and the Cost of Capital. *The Journal of Finance*. 1991. PP. 1325-1360.